أعمال
ندوة التعاون بين الحكومة والقطاع الأهلي
في
تمويل المشروعات الاقتصادية

مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي
جامعة الملك عبد العزيز

٢-٤/٧/١٤٢٠هـ
١١-١٣/١٠/١٩٩٩م

تحرير
د. رفيق يونس المصري

مركز النشر العلمي
جامعة الملك عبد العزيز
جدة

أعمال
ندوة التعاون بين الحكومة والقطاع الأهلي
في
تمويل المشروعات الاقتصادية

المنعقدة في جدة
في الفترة
٢-٤/٧/١٤٢٠هـ
١١-١٣/١٠/١٩٩٩م

تحرير
د. رفيق يونس المصري
مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي
جامعة الملك عبد العزيز

مركز النشر العلمي
جامعة الملك عبد العزيز
ص ب: ٨٠٢٠٠ - جدة: ٢١٥٨٩
المملكة العربية السعودية

© جامعة الملك عبد العزيز ١٤٢١ هـ (٢٠٠١م)

جميع حقوق الطبع محفوظة .

الطبعة الأولى : ١٤٢١هـ (٢٠٠١م)

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

ندوة التعاون بين الحكومة والقطاع الاهلي في تمويل المشروعات الاقتصادية (١٤٢٠ : جدة)

اعمال ندوة التعاون بين الحكومة والقطاع الاهلي في تمويل المشروعات الاقتصادية المنعقدة في الفترة ٢ — ٤ / ٧ / ١٤٢٠ هـ .- جدة .

٤٩٥ ص ، ٢٤ سم

ردمك : ٨ — ٢٨٤ —٠٦— ٩٩٦٠

١- التنمية الاقتصادية — تمويل — ندوات ٢ — جامعة الملك عبدالعزيز - ندوات أ- العنوان

ديوي ٣٣٢,١٥٢ ٢١/٤٩٢٨

رقم الإيداع: ٢١/٤٩٢٨

ردمـــــك: ٨ — ٢٨٤ —٠٦—٩٩٦٠

مطابع جامعة الملك عبد العزيز

تصدير

بموافقة المقام السامي ، وفي رحاب جامعة الملك عبدالعزيز ، وبجهود مشتركة بين مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي وكلية الاقتصاد والإدارة ، وفي الفترة ٢-١٤٢٠/٧/٤هـ = ١١-١٩٩٩/١٠/١٣م ، وضمن احتفالات الجامعة بالذكرى المئوية لتأسيس المملكة العربية السعودية، انعقدت ندوة التعاون بين الحكومة والقطاع الأهلي في تمويل المشروعات الاقتصادية. وهي ندوة ذات أهمية علمية وتطبيقية ، ولا سيما بالنسبة للمملكة العربية السعودية . ويأتي اختيار موضوع هذه الندوة ضمن المساعي المستمرة للجامعة لجعل العلم في خدمة المجتمع .

ورغبة في تعميم فائدة هذه الندوة ، رأينا جمع أعمالها في مجلد واحد ، يشتمل على كافة أنشطتها ، من بيان للجهات المشاركة والممولة ، وللكلمات الافتتاحية، والمحاضرات، والبحوث، والتعقيبات، والردود .

ونود بهذه المناسبة أن نشكر رؤساء الجلسات : معالي الدكتور محمد عبده يماني، وزير الإعلام السابق ، ومعالي الدكتور مدني عبدالقادر علاقي ، وزير الدولة عضو مجلس الوزراء ، ومعالي الأستاذ حمد السياري ، محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي، والدكتور عبدالقادر طاش ، المدير العام لقناة اقرأ الفضائية ، والدكتور فريد ياسين قرشي، عضو هيئة التدريس بقسم إدارة الأعمال .

كما نشكر وزارة المالية، ومؤسسة النقد العربي السعودي، والغرف التجارية والصناعية، ومجموعة دلة البركة، ومركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، وكلية الاقتصاد والإدارة، وعميدها الدكتور فريد بن هاشم فلمبان ، وسائر الجهات التي شاركت في فعاليات الندوة وتمويلها ، وكذلك اللجان التي قامت بالإشراف عليها .

ونأمل أن يستفاد من هذه الندوة الفائدة المرجوة ، وأن توضع توصياتها موضع التنفيذ، والله ولي التوفيق .

مدير الجامعة

أ. د. غازي بن عبيد مدني

الجهات المشاركة

- وزارة المالية والاقتصاد الوطني ؛
- مؤسسة النقد العربي السعودي ؛
- الغرف التجارية والصناعية ؛
- مجموعة دلة البركة ؛
- البنك الأهلي التجاري ؛
- مصرف فيصل الإسلامي بالبحرين ؛
- المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية .

الجهات الممولة

- البنك الأهلي التجاري ؛
- مجموعة دلة البركة ؛
- البنك العربي الإسلامي ؛
- الشركة السعودية للاقتصاد والتنمية المحدودة (سدكو) ؛
- البنك الإسلامي للتنمية ؛
- شركة عناية للخدمات الإعلامية ؛
- شركة جمجوم للسيارات .

كلمة مدير مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي

الحمد لله الذي علم بالقلم . علم الإنسان ما لم يعلم . والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، سيدنا ونبينا الهادي الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين ، وبعد :

أصحاب الفضيلة ؛

أصحاب المعالي ؛

إخواني أعضاء هيئة التدريس ؛

أبنائي الطلاب ؛

أيها الحفل الكريم ؛

أحييكم بتحية الإسلام ، فسلام الله عليكم ورحمته وبركاته .

تنعقد هذه الندوة في إطار الاحتفالات بمرور مائة عام على تأسيس المملكة العربية السعودية . وإذا كان الشعراء يحتفلون بهذه المناسبة بإنشاد القصائد العصماء ، فإننا نحتفل بها بإجراء البحوث وإلقاء الأوراق العلمية الرصينة ، التي من شأنها البحث عن الحلول الناجعة لما يعترض مجتمعنا من مشكلات . وما يميز هذه الندوة هو إصرارها على تحري جوانب المشروعية ، قبل البحث عن جوانب الكفاءة في هذه الحلول . وليس هذا بمستغرب في دولة ترفع راية التوحيد منذ مائة عام .

أيها الحفل الكريم

تشتمل هذه الندوة على (١٣) ورقة عمل ، ومحاضرتين ، هذا بالإضافة إلى جلسة حوار بين رجال الأعمال ورجال المصارف ، حول قضايا تمويل المشروعات العامة. وهذه الفعاليات تستهدف بحث سبل التعاون بين الحكومة والقطاع الأهلي ، في تمويل المشروعات الاقتصادية ، ضمن ثلاثة محاور . أول هذه المحاور سيتناول تجارب المؤسسات المعاصرة في تمويل

البنية الأساسية . أما المحور الثاني فسيدور حول صيغ وأدوات تمويل البنية الأساسية ، وآخر هذه المحاور سيشتمل على البحث في مؤسسات وأدوات الاستثمار في البنية الأساسية .

أيها الحفل الكريم

لقد فاقت مشاركة المؤسسات المالية كل توقع ، إذ قدم هذا القطاع قدرًا وافرًا من أوراق هذه الندوة ومحاضراتها . بل إن هذا القطاع قام بتقديم حل التمويل لفعاليات هذه الندوة . وأنتهزها فرصة لإسداء الشكر للبنك الإسلامي للتنمية ، وشركة البركة للاستثمار والتنمية ، والبنك الأهلي التجاري ، والبنك العربي الإسلامي سابقاً، وشركة جمجوم للسيارات والمعدات ، والشركة السعودية للاقتصاد والتنمية (سدكو) ، وهي الجهات التي قامت بتمويل هذه الندوة .

والشكر موصولٌ إلى معالي أ.د. غازي عبيد مدني ، صاحب فكرة هذه الندوة، ووكلاء الجامعة ، وسعادة أ.د. محمد أحمد عبدالله آشي نائب رئيس اللجنة العليا للاحتفال ، وسعادة المشرف على الشئون الإدارية والمالية وإدارات الجامعة ، على ما بذلوه من جهد وما قدموه من دعم لهذه الندوة . كما أخص بالشكر سعادة الدكتور فريد فلمبان ، عميد كلية الاقتصاد والإدارة ، ورئيس اللجنة المنظمة للندوة ، وسائر رؤساء وأعضاء اللجان الأخرى ، على مشاركة مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي في النهوض بأعباء تنظيم فعاليات هذه الندوة لتأتي على الصورة التي ننشدها . كما لا يفوتني أن أشكر سعادة الدكتور محمد علي القري ، المدير السابق لمركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي ، والذي بدأ الإعداد لهذه الندوة ، خلال فترة تحمله مسؤولية إدارة المركز .

أيها الحفل الكريم

قبل أربعة وعشرين عامًا انعقد المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي ، تحت رعاية جامعة الملك عبدالعزيز ، في مكة المكرمة ، في صفر ١٣٩٦هـ . وكان هذا المؤتمر فرصة لالتقاء مئات من الاقتصاديين المسلمين وعلماء الشريعة الإسلامية من كل أنحاء العالم . وقد أوصى

المؤتمر بأن تنشئ الجامعة مركزًا عالميًا لأبحاث الاقتصاد الإسلامي . وقد وافق المجلس الأعلى للجامعة بدعوة صادقة من معالي الدكتور محمد عمر زبير مدير الجامعة حينذاك ، على هذه التوصية ، وتم إنشاء المركز في عام ١٣٩٧هـ.

ويهدف المركز إلى تحقيق الأهداف التي حددتها توصيات المؤتمر ، والتي حظيت بموافقة جامعة الملك عبدالعزيز وهي :

أ) إقامة مكتبة علمية وثائقية ، تجمع كافة المواد العلمية في مجال الاقتصاد الإسلامي ، بمختلف اللغات ، وأن يقوم بإصدار قوائم علمية بهذه المواد ، عونًا للباحثين في كل بلاد العالم .

ب) القيام بإجراء وتنظيم البحوث والدراسات النظرية والتطبيقية في مجالات الاقتصاد الإسلامي ، وتأليف الكتب الدراسية التي تسد حاجة الجامعات الإسلامية في مجال الاقتصاد ، والتخطيط للدورات التدريبية ، استجابة لاحتياجات المؤسسات الاقتصادية الإسلامية .

ج) توفير الإمكانات للباحثين المسلمين الزائرين للمركز ، وذلك للقيام بالأبحاث المناسبة في مجال اهتماماتهم ، وتخصيص المنح الدراسية اللازمة في هذا المجال.

د) توثيق عرى التعاون بين كافة الجامعات والمؤسسات العلمية التي تقوم بالبحث العلمي في مجال الاقتصاد الإسلامي .

هـ) نشر البحوث العلمية ، وإصدار الدوريات في موضوعات الاقتصاد الإسلامي .

و) العمل على إنشاء كراسي تدريس الاقتصاد الإسلامي ، وتوفير المنح والمساعدات المالية لأغراض البحث العلمي في ذلك المجال ، وتمويل وتشجيع المحاضرات والزيارات والمؤتمرات والندوات الإقليمية لخدمة هذا الهدف .

وخلال السنوات الأربعة والعشرين الماضية ، قام المركز بخدمة هذه الأهداف على أوسع نطاق ، فلا غرو أنه يتمتع الآن باعتراف عالمي بريادته في هذا المجال .

أيها الحفل الكريم

إنه لمن قبيل إنكار المعروف أن لا نذكر هنا أن سعادة الشيخ صالح عبدالله كامل قد قام بالتبرع لتشييد مبنى المركز الجديد ، في وسط الحرم الجامعي . ويحتوي هذا المبنى الجديد على معملٍ للحاسب الآلي ، له اتصال بمركز الحاسب الآلي في الجامعة ، وبمدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتكنولوجيا في الرياض ، كما يضم المبنى قاعة اجتماعات ، وقاعة محاضرات ، مزودتين بأدوات سمعية وبصرية ، وهناك أيضًا غرف للندوات المصغرة ، وأكثر من ٥٠ مكتبًا للباحثين والأجهزة الإدارية المساعدة .

أيها الحفل الكريم

في ختام هذه الكلمة ، أرفع أسمى آيات الشكر والتقدير لمقام خادم الحرمين الشريفين على قيادة مسيرتنا ، ورعاية نهضة التعليم بهذا البلد الكريم ، ولمقام نائب خادم الحرمين الشريفين على توجيهه الكريم بالموافقة على إقامة هذه الندوة في رحاب جامعة الملك عبدالعزيز . كما أتقدم بالشكر لمعالي وزير التعليم العالي الدكتور خالد محمد العنقري ، لدعمه المستمر للجامعة . كما أشكر معالي الأستاذ الدكتور غازي بن عبيد مدني مدير الجامعة على تواصل مساندته لنا . وأشكركم جميعًا على مشاركتكم في هذه الندوة ، وأدعو الله سبحانه وتعالى أن يوفقنا لخدمة ديننا ومليكنا ووطننا ﴿وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون﴾ .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

مدير مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي

د. خالد بن سامي كتبي

كلمة معالي مدير الجامعة

الحمد لله الذي أرشدنا إلى التعاون على البر والتقوى ، وأصلي وأسلم على هادي البشرية إلى كل خير نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه الأخيار .

أصحاب المعالي والسعادة ، علماءنا الأجلاء رجال الفكر والاقتصاد والمال ؛

ضيوفنا الكرام ؛

أيها الحفل الكريم ؛

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

لا يختلف اثنان في أن بناء البيت الواحد يقوم به وعليه أصحابه جميعًا ، وبناء البيت الكبير (الوطن) مسؤولية جميع فئاته ، وعلى رأسها الفئة القادرة ، من قطاعات الحكومة والقطاع الأهلي بكل أشكاله ، فالموارد الحكومية مهما بلغت ضخامتها ، فإنها بلا شك في حاجة إلى المساندة والدعم من الجهات الأخرى ، وأبسط مثال لهذه المساندة تجاوب المواطن العادي في الحفاظ على إنجازات الحكومة .

من هنا كان اهتمام حكومة خادم الحرمين الشريفين - أيده الله - بتوأم الاقتصاد الوطني ، وهو القطاع الأهلي . فجاءت خطط التنمية كلها موفرة مساحة كافية للقطاع الأهلي للمساهمة في البناء . وعلى وجه الخصوص ، نجد أن من أولويات خطة التنمية السادسة ومحاورها الأساسية تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني لاستيعاب واستغلال الفرص المواتية للإسهام في النشاطات الاقتصادية وخاصة الإنتاجية ، فكان أن هيأت الحكومة المناخ الملائم ، من حرية وعدم قيود وأمن وأمان واستقرار ، لجذب رؤوس الأموال الوطنية للإسهام في تنمية الوطن ، من خلال أوعيتها الاستثمارية ، توافقًا مع الشريعة الغراء .

ومنذ أن تم توحيد المملكة العربية السعودية ، وضع الملك عبدالعزيز - رحمه الله - أولوية أولى ، وهي بناء دولة حديثة تعتمد بعد الله على مبادىء الشرع الحنيف... عماد

الاقتصاد الناجح ، والتي أثبتها العلم وأثبتتها الأيام ، والتي تقوم على مبادىء احترام حرية رأس المال وحركته وضمان حرية المواطن في شخصه وفي ماله . وبذلك انطلقت المملكة العربية السعودية انطلاقة كبيرة ، وحققت الكثير بفضل من الله ، ثم بفضل هذه الأسس السليمة .

والجامعة ، انطلاقًا من أهدافها ، ومن خلال تجاربها الثرة في التعاون بين القطاع الأهلي والقطاع الحكومي ، مما كان له مردود طيب للطرفين ، رأت تأصيل وتعميق هذا المفهوم ، فنبعت فكرة إقامة هذه الندوة .

فإذا كان القطاع الحكومي هو العين الباصرة واليد البانية والقدم الراسخة في بناء الوطن ، فإن القطاع الأهلي هو بلا شك العين واليد الأخرى تكاملاً مع الأولى .

أيها الحفل الكريم

باسمي وباسم الجامعة أشكر جميع الذين ساهموا في إقامة هذه الندوة ، وشاركوا في فعالياتها ، من الاقتصاديين والأكاديميين ورجال الفكر ورجال المال . والشكر موصول إلى المؤسسات الوطنية التي ساهمت في إنجاح هذه الندوة ، وشكرًا خاصًا إلى صاحب المعالي الدكتور / إبراهيم العساف ، وزير المالية والاقتصاد الوطني راعي هذه الندوة ، والذي لم يتمكن من الحضور ، بسبب تشرفه بالانضمام إلى معية صاحب السمو الملكي ولي العهد في زيارته للجزائر وتونس . وأشكر :

- شركة البركة للاستثمار والتنمية .
- الشركة السعودية للاقتصاد والتنمية .
- البنك العربي الإسلامي .

وكذلك من شارك في التمويل :

- البنك الإسلامي للتنمية .
- الخطوط الجوية العربية السعودية .

سائلاً الله عز وجل أن يوفق القائمين على أمر الندوة ، لتحقيق أهدافها ، للوصول إلى توصيات ناجعة في هذا الموضوع الحيوي .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

مدير الجامعة

أ. د. غازي بن عبيد مدني

المحاضـــرات

محاضرة

معالي الشيخ أحمد صلاح جمجوم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد النبي الأمي ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

أصحاب المعالي والفضيلة والسعادة شباب الجامعة الأفاضل ؛

يسعدني في هذه المناسبة الكريمة أن أشارك في هذه الندوة الاقتصادية ، التي ينظمها مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي ، في جامعة الملك عبد العزيز بجدة ، بما فتح الله به علي في هذا المجال ، راجيًا التوفيق من العلي القدير ، لإبراز نقطة لها أهميتها العظمى ، في مستقبل هذا البلد الكريم ، تحت القيادة الحكيمة لخادم الحرمين الشريفين ، وإخوانه الكرام .

وأول ما أستهل به هذا البحث هو محاولة لتحديد اختصاصات الدولة ، كما جاءت على ألسنة الفقهاء ، وأخص بالذكر ما جاء في كتاب فقه الخلافة وتطورها لمؤلفه (الدكتور عبد الرزاق أحمد السنهوري رحمه الله) ، وقد اقتبس تلك الاختصاصات مما جاء على لسان الفقيه (أبي الحسن علي بن محمد حبيب الماوردي) ، في كتاب "الأحكام السلطانية والولايات الدينية" ، وهي عشر صلاحيات ، مقسمة إلى قسمين (صلاحيات دينية ، وصلاحيات سياسية) . وسوف ينصب اهتمامنا ، في هذا البحث ، على الصلاحيات السياسية . وذلك لنستخلص منها صلاحيات الدولة ، في البحث الذي نحن بصدده .

يقول الدكتور السنهوري في كتابه "فقه الخلافة وتطورها" ، صفحة ١٥٦ ، في فصل السلطات التنفيذية ، فقرة ١٤٠ ، إن أغلب الاختصاصات السياسية للخليفة تدخل ضمن ما يعتبر من السلطة في القانون الدستوري الحديث : المحافظة على الأمن الداخلي والخارجي – الشؤون الإدارية والمالية .

ولتلخيص ما جاء في تفصيل ذلك ، يمكن القول إن الأمن الداخلي والخارجي يتم بواسطة الشرطة والجيش . أما الإدارة فإن أهم أنواع الإداريين : الوزراء ، وولاة الأقاليم .

ويمكن القول إن الاختصاص الأساسي للدولة هو المحافظة على الأمن الداخلي والخارجي ، بما يكفل الأمن والأمان لجميع المواطنين ، للقيام بأعمالهم في سلم وسلام ، ثم على الدولة إقامة العدل بين المواطنين ، حسب ما تقتضيه الشريعة الإسلامية .

هذا ولقد ركز الإمام تقي الدين بن تيمية ، في كتابه "السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية" ، على اتباع قوله تعالى : ﴿إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها ، وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل ، إن الله نعمَّا يعظكم به ، إن الله كان سميعًا بصيرًا ، يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم ، فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ، ذلك خير وأحسن تأويلاً﴾ [سورة النساء ٥٨ ، ٥٩] .

قال الإمام ابن تيمية : قال العلماء : الآية الأولى في ولاة الأمور ، عليهم أن يؤدوا الأمانات إلى أهلها ، وإذا حكموا بين الناس أن يحكموا بالعدل . ونزلت الثانية في الرعية من الجيوش وغيرهم ، عليهم أن يطيعوا أولي الأمر الفاعلين لذلك ، في قسمهم وحكمهم ومغازيهم وغير ذلك ، إلا أن يؤمروا بمعصية الله ، فإذا أمروا بمعصية الله ، فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق ، فإن تنازعوا في شيء ردوه إلى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ، ثم أضاف بعد ذلك قوله:

وإذا كانت الآية قد أوصت بأداء الأمانات إلى أهلها ، والحكم بالعدل ، فهذا جماع السياسة العادلة والولاية الصالحة .

ونستطيع أن نستخلص من هذا البحث أن جميع الأعمال التجارية والصناعية والزراعية والخدمات وخلافه ليست من اختصاصات الدولة ، ولكنها من اختصاص المواطنين ، وفق الأنظمة والتعليمات المنظمة لذلك ، وفي حدود الشريعة الإسلامية .

وإذا اضطرت الدولة في بعض الأحيان للتدخل في تلك الأعمال ، بسبب قصور رأس المال الخاص بالمواطنين ، أو بسبب بعض الامتيازات التي منحت للمستثمرين الأجانب ، خصوصًا فيما يتعلق بالمشروعات العملاقة ، فإن ذلك لا يغير من طبيعة الموضوع ، ولا من اختصاصات الدولة واختصاصات المواطنين .

من أجل هذا ، فإن تصحيح الوضع ، بما يتفق مع هذا المفهوم ، أصبح واجبًا وفي أسرع وقت ممكن ، وبالطريقة المتدرجة ، بحيث يتم الرجوع إلى الوضع الصحيح .

ونأخذ مثالاً لذلك ما تم في الخطوط السعودية التي كانت إدارة حكومية ، تخضع لنظام الدولة في جميع تصرفاتها ، مما عوق تطورها ، وتخلف بها عن حسن الأداء ... ، إلى أن أصبحت مؤسسة عامة ، لها استقلالها الكامل ، ونظامها الخاص بها ، تحت إدارة مجلس إدارة ، يصرف أعمالها على ضوء ما يتم في الشركات المماثلة . وكانت تقدم لها الدولة مساعدة خاصة ، وتمكنت خلال فترة قصيرة جدًا من تحقيق قفزات خيالية ، من حيث تخريج أكبر عدد من الطيارين السعوديين والفنيين والمحاسبين والإداريين ، كما تمكنت خلال فترة قصيرة من تشغيل الطائرات التي لديها تشغيلاً يكاد يكون كاملاً .

والواقع أن تحقيق ذلك كله ، جاء نتيجة لعدم التقيد بالأنظمة الحكومية ، التي لا تتفق مع الأعمال التجارية . كذلك الحال ما تم في الموانئ السعودية ، التي تحررت من الروتين الحكومي ، بعد أن تعطلت حركة الموانئ ، وأغلقت بأعداد كبيرة من البواخر . وبمجرد تحويل الموانئ إلى مؤسسة ، انحلت العقدة المستعصية ، وتمكنت البواخر من إفراغ شحناتها في أيام قلائل ، ولذلك فإن المؤسسة تمكنت من تخطي الروتين المستعصي ، وأنفقت بدون قيود ، وقضت على كامل الإشكال .

الطريقة الفعالة للتخصيص

ينبغي أن نستهدف تحويل جميع النشاطات الصناعية والتجارية والزراعية ونشاط الخدمات بجميع أشكالها إلى شركات مساهمة ... ولتحقيق ذلك ينبغي أن نتبع خطوات متدرجة على الأسلوب الآتي :

يكون لكل نشاط مجلس إدارة ، له صلاحيات مطلقة ، لنقل النشاط المحدد من النطاق الحكومي إلى النطاق التجاري .

يعطى المجلس فترة لا تزيد على سنتين لذلك الإجراء ، وذلك لتوضيح قيمة النشاط ورأس المال المقدر له ، من واقع الممارسة الفعلية لذلك النشاط ، على أن تعمل دراسة اقتصادية متكاملة للأرباح المتوقعة منه .

ثم يطرح للاكتتاب العام نصف رأس المال المطلوب ، في صورة أسهم بقيمة أساسية. وتعتبر الدولة شريكة بالنصف الآخر ، وينتخب مجلس إدارة من المساهمين . وتعين الدولة ما يقابل نصيبها في رأس المال . ويستكمل طرح بقية الأسهم للتداول ، لاستكمال نقل كامل الملكية إلى القطاع الخاص ، حيث تدار الشركة عن طريق مجلس إدارة من المساهمين . وتخضع الشركة للنظام العام للشركات ، المعمول به في البلاد .

بمثل هذا الإجراء البسيط ، يمكن للدولة أن تتخلص من أعباء الأعمال والمهمات التي لا ترتبط باختصاصها الرئيسي ، حيث تتفرغ تماماً للمحافظة على الأمن الداخلي والخارجي ، بما يكفل الأمن والأمان لجميع المواطنين ، في سلم وسلامة ، وإقامة العدل بين المواطنين ، حسب مقتضيات الشريعة الإسلامية الغراء .

كما أن هذا الإجراء يوفر للمواطنين أعمالاً واسعة من النشاط الاقتصادي الكامل ، في جميع مراحله ، وذلك عن طريق التنافس الشريف ، والأداء المتميز .

ولقد تنبه المغفور له الملك عبد العزيز ، طيب الله ثراه ، إلى الحقيقة الخالدة ، في وظيفة الحاكم ، ومهمات القطاع الخاص ، فقال قولته المأثورة : "إمارة وتجارة لا تجتمعان" ، وذلك إدراكًا منه لتضارب هاتين المصلحتين ، مما يصعب على الحاكم التوفيق بينهما .

معالي الشيخ أحمد محمد صلاح جمجوم

محاضرة الشيخ صالح عبد الله كامل

شواهد ومواقف وذكريات من خلال تجربة مجموعة دلة البركة في تمويل مشروعات البنية الأساسية

الحمد لله المنعم المتفضل الذي خلق لنا الشمس والقمر ، لنعلم عدد السنين والحساب ، وأمدَّ في أعمارنا ، لنشهد مرور مائة عام على إنشاء دولة الإيمان والعز والعلم ، والصلاة والسلام على سيدنا وإمامنا محمد بن عبد الله النبي القائد الراعي التاجر القدوة والمثل، وعلى آله وصحبه أجمعين .

معالي الأستاذ الدكتور / غازي بن عبيد مدني مدير الجامعة

إن حديثي اليوم أمام هذا الصرح العلمي الشامخ ، في هذه المناسبة العزيزة على النفوس هو حديث الوفاء لهذا الوطن المعطاء ، الذي فسح المجال ، وأعان بالمال ، وهيأ أسباب النجاح والاستمرار ، لتجربة غنية ذاخرة بالعطاء والتجديد ، وسوف نظل نحن في مجموعة دلة البركة نرجع الفضل لأهله ، والمعروف لمن بذله لمملكتنا الغالية ، وحكومتنا الرشيدة ، والإخوة المواطنين الكرام .

أيها الإخوة الأحباب ؛

إن حديثي اليوم هو حديث المبادرات التي هي أساس انطلاق المجتمعات نحو آفاق أرحب ، وحياة أفضل ، وحديث الاختيارات الصعبة ، عندما حملنا مخاطر الجديد والتجديد ، وحديث الذكريات عندما تذهب حلاوة الواقع تضحيات الماضي ومعاناته ، هو حديث العبر والدروس المفيدة لأبنائنا وشبابنا صناع المستقبل ودعامته .

الإخوة الأحباب ؛

أحمد الله تعالى كثيرًا أن أتاح لي فرصة العمل الحكومي ، مدة عقد من الزمان ، كانت زاخرة بالخبرات والتجارب والمعارف ، ولدت لدي الكثير من التطلعات والرغبة في القيام بالمبادرات والأعمال غير المسبوقة .

لقد أتاحت لي فرصة العمل ، كممثل مالي بوزارة المالية ، فرصة التعرف على معظم، إن لم يكن كل ، مناطق المملكة ، وفرصة التعرف على الكثير من المسؤولين الحكوميين في مختلف الإدارات ، كما هيأت لي فرصة التنقل بين مجالات وقطاعات عديدة ، الأمر الذي ولد لدي إحساسًا كبيرًا بالاحتياجات والمتطلبات غير التقليدية ، التي يحتاج إليها الناس في القطاع الخاص .

ومن خلال معايشتي لطبيعة الأعمال والأنشطة التي يقوم بها القطاع الخاص ، لفت نظري أن قطاع الخدمات لا يلقى العناية المطلوبة ، وانحصر الاهتمام في المقاولات الإنشائية أما عقود الخدمات فكانت توكل لشركات أجنبية ، بتكاليف باهظة خيالية ، وتصاغ عقوده بشكل يبدو وكأنها طلاسم وألغاز ، بحيث لا يقترب منها المستثمر السعودي .

وبعد استخارة الله سبحانه وتعالى ، وبعد عشر سنوات حافلة وذاخرة بالخبرات والتجارب ، استقلت من العمل الحكومي ، وفي ذهني فكرة العمل في مجال الخدمات ، بعد أن تعرفت على تفاصيله ، من خلال معايشة كاملة ودقيقة .

شئ آخر دفع تفكيري إلى ولوج هذا المجال غير المطروق ، وهو قناعتي الراسخة بعدم منافسة ومزاحمة الآخرين ، في أعمال سبقوني إليها ، بحيث صارت فكرة المبادرة ، وعدم التقليد ، من الركائز الأساسية التي ألزمت بها نفسي ومؤسساتي .

كانت أولى المبادرات فيما عرف بتجربة البريد الطواف ، الذي كانت تقوم به الحكومة ، حين أقنعت الإخوة في وزارة المواصلات أن يوكلوا أمر البريد ، بين القرى النائية ، إلى القطاع الخاص . ولقد قمت بنفسي بالتنقل بين مختلف القرى والنجوع قرية قرية ، حتى

أدرك المسافات بينها ، وطبيعة المناخ ، وأتعرف على معدلات استهلاك الوقود وقطع الغيار ونحوه ، لكي أتعامل مع السائقين بمعلومات متكاملة ، ووضعت لائحة تنظم هذا النوع من النشاط ، وبحمد الله انتظم العمل وانضبط بأقل تكلفة ممكنة .

وبحمد الله وتوفيقه ، نجحنا في هذه المبادرة نجاحًا أغرى الآخرين بولوج هذا النشاط، وبدأوا يقلدوننا فيه ، وعندما اطمأننا إلى نجاح التجربة ، تركنا هذا المجال ، وآثرنا أن ننتقل إلى مبادرة جديدة .

الحفل الكريم ؛

لقد كانت المبادرة الكبرى ، والبداية الحقيقية ، في قطاع الدفاع الجوي ، وذلك بدعم وتشجيع من صاحب السمو الملكي خالد بن سلطان ، والذي أمتن له غاية الامتنان ، بتخصيصه صفحتين من كتابه الموسوعة (مقاتل من الصحراء) والذي أورد فيه قصة دخول مجموعة دلة البركة مجالاً كان محتكرًا للشركات الأمريكية ، واستطعنا أن ننجز بنجاح وانضباط كل المطلوب بتكلفة مالية تعادل أقل من ١٠٪ من تكلفة الشركات الأمريكية.

لقد كانت تجربة الدفاع الجوي مدرسة كبرى ، تعلمت فيها الكثير في مجال الصيانة، حيث حرصت على المداومة في المستودعات ، وفي الورش ، وفي المغاسل ، حتى تمكنت من فهم دقائق الأمور والتفاصيل ، في الصيانة والخدمات .

واستمررنا في هذا النشاط ما يزيد عن خمسة عشر عاماً ، كانت حافلة بالعطاء والنشاط الفاعل ، وكانت أزهى وأسعد التجارب في عمر مجموعة دلة ، فتحنا من خلالها مجال الصيانة للمقاولين الوطنيين . وبعد أن كنا المقاول الوحيد في مجال الصيانة لعدد من السنوات ، أصبح هذا المجال حاليًا هو الأرحب والأكبر لتعامل القطاع الخاص مع الحكومة ، والذي استوعب ألوف المقاولين ، وذلك بفضل الله أولاً وأخيرًا ، ثم بفضل ريادتنا لهذا المجال بدعم وتشجيع حكومتنا الرشيدة .

بعد ذلك انتقلنا إلى عقود أكبر وأضخم ، مع مصلحة الطيران المدني والقوات الجوية ونظافة جدة وإشارات المرور وتحميل وتنزيل البضائع الواردة إلى ميناء جدة بالهليكوبتر ، مع ما تتطلبه كل تلك المجالات من تقنية حديثة وخبرة .

لقد كنا أول شركة تدخل مجال نظافة المدن ، ولا أنسى الأيام الخوالي التي كنت أتجول فيها مع عمال النظافة ، في أسواق وحواري جدة ، خاصة ليالي الأعياد التي كان شقيقاي عمر وعبد العزيز يقضيانها وسط أكوام القمامة والمخلفات التي يتركها شهر رمضان ، والجهد الذي يبذلانه ، حتى تصبح جدة في ثوب وحلة قشيبة تتناسب مع الأعياد .

وفي إطار المبادرات ، أنشأنا مدارس قيادة السيارات ، التي تخرج منها خلال السنوات السابقة مئات الألوف من المتدربين ، ولقد مثلت هذه التجربة نقلة حضارية ، سبقنا بها كل الدول حولنا ، بل وسبقنا بها الكثير من الدول الأوربية .

وهكذا وفي إطار المبادرات وتوقعاتنا حول المنافسة المحتملة ، كنا نترقى في عملنا في كل مرحلة إلى مجالات أخرى أكثر تعقيدًا وجدَّة ، فانتقلنا من نظافة وصيانة المباني ومعداتها إلى صيانة الطائرات ، ومن صيانة المعدات التقليدية إلى صيانة المعدات التي تحتاج إلى تمويلات أكبر ، وقدرات أعمق ، وخبرات أعلى .

وفي موضوع الصيانة ، وفي إطار موضوع وغرض هذه الندوة ، اسمحوا لي أن أقترح ، في إطار عملية تخصيص خدمات الصيانة ، أن توكل الأعمال مباشرة إلى القطاع الخاص ، الذي بدوره يتلقى العائد من المستفيد مباشرة ، وليس الحكومة ، تحت إشراف ما من قبل الحكومة ، يكون غرضه حماية المجتمع من المغالاة في التسعير ، والإشراف على نوع الخدمة ، وحفظ البنيات الأساسية . وما عدا ذلك ، تتاح الفرصة لإقامة علاقة مباشرة ، وتطلق حرية التعاقد بين الأطراف ، ومما يسهل المضي في تنفيذ هذا الاقتراح الاتجاه الجديد لفرض رسوم على مختلف الخدمات ، كالمطارات والنظافة .

وفي نفس الوقت الذي كنا نستثمر فيه في مجال الخدمات التي كانت مصدر دخل أساسي ، أدخلنا أنشطة أخرى ، وإن كانت تقليدية ، مثل النشاط العقاري ، إلا أننا وبدافع المبادرة أوجدنا لها مفاهيم جديدة ، مثل مفهوم المطور العقاري ، والذي من خلاله أنشأنا فلل الأمير فواز العقارية التعاونية ، وأنشأنا درة العروس بما تمثله وتضيفه من رحابة وتميز ونقلة نوعية مهمة ، وطورنا بحيرة تونس التي تمثل المساحة الإسكانية فيها ثلث مدينة تونس العاصمة .

لقد كانت المجموعة من أوائل المبادرين لإنشاء شبكة واسعة من المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية . وبرغم المخاطر الكبيرة التي كانت تكتنف هذا النشاط الجديد ، وبالرغم من العداء الذي ووجهت به التجربة في بداياتها ، فإن المجموعة قد قبلت المخاطرة والتحدي ، واختارت في بدايات النشاط دولاً إسلامية لم تكن ذات وفر مالي ، بل تصنف عادة من دول العجز المالي ، وذلك رغبة في إيجاد قيمة مضافة للاقتصاديات التي تمارس نشاطها فيها ، وكانت هذه الدول في أمس الحاجة إلى إكمال بنياتها الأساسية ، ولقد اقترحنا على تلك الدول مشاريع تمويل الطرق والكباري والجسور والاتصالات والكهرباء ، وأخذ المقابل من الجمهور مباشرة ، إلا أن ذلك الطرح في ذلك الوقت كان متقدمًا جدًّا لم يتم استيعابه بشكل إيجابي ، فضلاً عن الضغوط الأخرى ، وعمومًا فإن مبادرتنا ، في مجال المصارف الإسلامية ، استطاعت أن تحقق أهدافًا مهمة في تمويل حركة التجارة بين الدول الإسلامية ، وفي توفير فرص عمل لفئات عاطلة ، وفي دعم الصادرات ، وفي إيجاد أدوات مالية إسلامية ، وفي توفير السلع الضرورية والإستراتيجية لعدد من الدول الإسلامية ، وذلك بالرغم من العقبات والعراقيل التي صادفت بنوك المجموعة ، وذلك للحد الذي تم فيه الاستيلاء على ثلاثة منها بتصرفات غير حكيمة ، إلا أن ذلك لم يمنعنا من الاستمرار في التوسع في إنشاء البنوك الإسلامية ، إثراءً للتجربة ، وخدمة للجماهير التي تتوق إلى بديل إسلامي فاعل للبنوك الربوية .

وأعتقد أن المجال ما زال مفتوحًا ، لأن تنوع المصارف في أنشطتها ، وأن تبتكر من الصيغ والأدوات ما يخدم قطاعات الطرق والموانئ والاتصالات ومصادر الطاقة ...إلخ ، خاصة

بعد الحاجة الكبيرة المؤثرة لهذه الأنشطة ، وبعد التقدم الإيجابي في فهم الحكومات لهذه الأنشطة ، وبعد التجربة العملية التي تسلحت بها البنوك الإسلامية .

أما في مجالات الصناعة والزراعة والتجارة ، وهي مجالات لا أدعي الريادة فيها ، ولكن حسبي أن أشير إلى أننا ، انطلاقًا من الاقتصاد الإسلامي ، وفكرة الاستخلاف ، والأمر الإلهي بإعمار الأرض ، حاولنا في هذه المجالات التقليدية أن تولد استثماراتنا قيمة مضافة للاقتصاد الوطني ، وأن نختار المشروعات الأكثر فائدة وجدوى للمجتمع ، وإن قلت أرباحها المتوقعة .

الإخوة الكرام ؛

كان ذاك استعراضًا سريعًا لبعض الشواهد والمحطات ، في مسيرة مجموعة دلة البركة ، قصدت بها أن أشحذ همم أحيالنا القادمة ، لأن يركبوا الصعب ، ويوسعوا الخيال ، وينطلقوا إلى آفاق أرحب ومجالات مبتكرة ، ويتميزوا بالهمم العالية والنفوس الكبيرة ، متجاوزين الركون إلى السهل والمعتاد ، حتى تستمر مسيرة هذا الوطن في طريق الخير والعطاء والازدهار.

شكرًا لكم على الحضور وحسن الاستماع ؛

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

الشيخ صالح عبدالله كامل

المحتويات

المحتويات ..... و

تصدير ..... ز

الجهات المشاركة والممولة ..... ش

كلمات الافتتاح **١**

كلمة مدير مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي ٣

كلمة معالي مدير الجامعة ٧

المحاضرات **١١**

محاضرة معالي الشيخ أحمد صلاح جمجوم ١٣

محاضرة الشيخ صالح عبدالله كامل ١٧

البحوث **٢٣**

المحور الأول : تمويل البنية الأساسية : تجارب المؤسسات المعاصرة **٢٥**

تجربة البنك الأهلي التجاري في تعبئة المدخرات لتمويل مشاريع البنيـــة التحتيـــة بصيغ إسلامية : د. سعيد بن سعد مرطان **٢٧**

١- مقدمة ٢٧

٢- مشاريع البنى التحتية ٢٨

٢-١ تطور التمويل الحكومي لمشاريع البنى التحتية في المملكة ٣٠

٢-٢ تكلفة احتياجات المملكة من مشاريع البنية التحتية ٣٣

٣- القطاع الخاص وتمويل مشاريع البنى التحتية ٣٣

٣-١ مبررات مشاركة القطاع الخاص في مشاريع البنى التحتية ٣٤

أ- عدم كفاية التمويل الحكومي ٣٤
ب- تحسين كفاءة ونوعية الخدمات المقدمة ٣٤
ج- التوسع في تقديم الخدمات لمواجهة الزيادة السكانية ٣٥
د- توسيع نطاق المنافسة ٣٥
هـ- التسعير الاقتصادي ٣٦
و- زيادة الارتباط بالاقتصاد العالمي ٣٦
٣-٢ مساهمات القطاع الخاص في المملكة ٣٧
قروض من البنوك ٣٧
ملكية القطاع الخاص في شركات المرافق العامة ٣٨
٤- تجارب الدول الأخرى وأساليب تمويل وإدارة مشاريع البنى التحتية ٣٩
٥- الخدمات المصرفية الإسلامية في البنك الأهلي التجاري وإمكانات تمويل مشاريع البنى التحتية ٤٢
٦- توظيف خبرات البنك الأهلي التجاري في تطوير أدوات ومصادر التمويل لمشاريع البنية التحتية ٤٦
خبرة البنك الأهلي التجاري ٤٦
أساليب التمويل المقترحة ٤٧
أ) التمويل المباشر ٤٧
ب) انشاء صناديق استثمارية متخصصة في تمويل المشروعات البنى التحتية ٤٨
مشروع توسعة درة العروس ٤٩
٧- الخلاصة والتوصيات ٥١

صكوك التأجير الإسلامية : أ. نبيل عبدالإله نصيف ٥٥
١- مقدمة ٥٥

٢- مراحل النمو والانتشار ٥٥
(أ) مرحلة الدعوة ٥٦
(ب) مرحلة الانتشار ٥٧
(ج) مرحلة العالمية ٥٧
٣- نماذج العمل المصرفي الإسلامي ٥٨
(أ) المصرف الإسلامي النمطي ٥٨
(ب) المصرف الإسلامي المؤصل ٥٨
٤- العمل المشترك ٥٩
٥- خصوصيات العمل المصرفي الإسلامي ٦٠
٦- توفير السيولة وتفعيل دور "الملاذ الأخير" للسلطات الرقابية ٦١
٧- المسح السوقي ٦٢
٨- تحدي استثمار السيولة والدخول في مشاريع طويلة الأجل ٦٦
٩- صكوك تمويل الصادرات ٦٨
١٠- صكوك التأجير الإسلامية الحكومية ٦٩
الأهداف الاستثمارية ٧٠
التجربة الحالية ٧٠
١١- الرسم البياني لمضاربة صكوك التأجير الإسلامية ٧٣
١٢- المزايا الاستثمارية والمالية لصكوك التأجير الإسلامية ٧٤
١٣- التكييف الشرعي لصكوك التأجير الإسلامية ٧٥
١٤- السوق الثانوي لتداول صكوك التأجير الإسلامية ٧٥
١٥- المراجع ٧٧

سندات المقارضة : د. خالد بن سامي كتبي ٧٩
مقدمة ٧٩

سندات المضاربة الأردنية ٧٩
الحالة التطبيقية ٨٦
الإشكالات الفقهية ٨٩
البديل ٩٤
النتائج والتوصيات ٩٨

سندات الخدمات كوسيلة لتمويل الخدمات العامة : د. منذر قحف ٩٩
١٠٠ Service Bonds For Financing Public Utilities
١٠٣ Section I : Public Utilities and Their Financing
١٠٣ A- Public Utilities
١٠٦ B- Financing Needs of Public Utility Enterprises
١٠٩ Section II : Service Bonds and Their Shari'a Foundation
١١١ Examples of The Usufruct Bonds
١١٣ Characteristics of Service Bonds
١١٨ Fiqhi Basis of Service Bonds
١١٩ Guarantee of the lessee in the second Ijarah contract
١٢٤ Section III : Economics of Service Bonds
١٢٤ Relevance of Public Utilities to Service Bonds
١٢٥ Service Bonds and Shares
١٢٦ Service Bonds and Public Bonds
١٢٧ The Effect of Government Policies on Pricing Service Bonds
١٢٨ Application of Service Bonds
١٣٠ Conclusion
١٣١ Bibliography

تعقيبات على بحوث المحور الأول :

تمويل البنية الأساسية : تجارب المؤسسات المعاصرة ١٣٣

تعقيب د. وديع أحمد كابلي ١٣٥

تعقيب د. محمد أنس الزرقا ١٣٧

المحور الثاني : تمويل البنية الأساسية : صيغ وأدوات ١٤٩

الاستصناع ودوره في تمويل مشروعات البنية الأساسية في المملكة : د. رفيق يونس المصري ١٥١

مقدمة ١٥١

معنى الاستصناع : تمييزه عن الاستئجار ١٥١

المادة من الصانع ١٥٢

تمييز الاستصناع من السلم ١٥٢

قد يتعين الاستصناع طريقاً لسد الحاجة : أهمية الاستصناع ١٥٤

الحاجة التي يلبيها الاستصناع ١٥٤

الحاجة التي لا يلبيها الاستصناع ١٥٥

مشروعية الاستصناع ١٥٥

قرار المجمع ١٥٦

هل المالكية يجيزون الاستصناع؟ ١٥٧

تحليل الاستصناع : هل هو بيع واجارة؟..... ١٥٨

هل الاستصناع في المحصلة : سلم تأخر فيه الثمن أيضاً؟ ١٥٩

الأجل في الاستصناع ١٥٩

هل البدلان مؤجلان في الاستصناع؟ ١٦٠

تأجيل البدلين في البيع ١٦١

وعد أم عقد؟ وعد ملزم أو غير ملزم؟ ١٦٢

هل يجوز للصانع أن يستصنع غيره؟ (استصناع أو مقاولة من الباطن) ١٦٣
هل الاستصناع صيغة من صيغ التمويل؟ ١٦٣
تمويل الاستصناع ١٦٤
الاستصناع والمقاولة ١٦٤
الاستصناع والتوريد ١٦٥
استصناع البناء ١٦٦
الاستصناع في المصارف الإسلامية ١٦٦
دور الاستصناع في تمويل مشروعات البنية الأساسية ١٦٧
سندات الاستصناع ١٦٩
الاستصناع بين القطاعين العام والخاص ١٦٩
خاتمة ١٦٩
المراجع ١٧١

خصخصة إدارة وبناء وتشغيل البنية التحتية في المملكة العربية السعودية :
د. عبدالرحيم عبدالحميد الساعاتي ١٧٣
مقدمة ١٧٣
الخصخصة ١٧٤
تحديات البنية التحتية ١٧٥
خصخصة البنية التحتية ١٧٨
مشاركة القطاع الخاص في مشاريع البنية التحتية ١٧٩
نماذج الشراكة في مشاريع البنية التحتية ١٨٠
الهيكل الأساسي لنموذج (باتا) ١٨١
الحكومة المضيفة ١٨٢
المتعهد الخاص ١٨٢

اتحاد المقاولين ١٨٣
التمويل ١٨٣
محاسن نموذج (باتا) أو (BOT) ١٨٤
المشكلات التي تعترض المشاريع المنفذة بأسلوب (باتا) أو (BOT) ١٨٥
أ ـ المخاطر المالية ١٨٥
ب ـ المخاطر السوقية ١٨٦
جـ ـ مخاطر انخفاض الإيرادات ١٨٦
د ـ مخاطر ارتفاع تكاليف الإنشاء ١٨٧
هـ ـ المخاطر السياسية : وهناك نوعان رئيسيان من المخاطر السياسية ١٨٨
ثانيًا : نموذج التخصص وتوزيع المسؤوليات في برامج الخصخصة ١٨٩
الهيكل الأساسي لنموذج التخصص وتوزيع المسؤوليات ١٩٠
أ ـ امتياز المشروع ١٩٠
ب ـ البناء ١٩١
جـ ـ التشغيل ١٩١
د ـ التمويل ١٩٢
ثالثًا : نموذج صناديق الاستثمار في خصخصة البنية التحتية ١٩٥
الهيكل الأساسي لنموذج صناديق الاستثمار في البنية التحتية ١٩٩
تمويل المشروع ١٩٩
أنواع صناديق الاستثمار في البنية التحتية ٢٠٠
هيكل صناديق الاستثمار في مشاريع البنية التحتية ٢٠١
مُصدر الشهادات ٢٠٢
بنك الاستثمار ٢٠٢
تحسين الجدارة الائتمانية ٢٠٢
وكالات التثمين (Rating Agencies) ٢٠٣
أمناء الصناديق ٢٠٣

تحديات البنية التحتية في المملكة العربية السعودية ٢٠٣
شركة (المنافع) كنموذج لخصخصة المرافق العامة ٢٠٨
النموذج المقترح لخصخصة المرافق العامة في المملكة العربية السعودية ٢١٠
مراجع البحث ٢١٤

قضايا وحالات تطبيقية في التمويل الخاص لمشروعات البنية الأساسية في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي : د. طارق الله خان ٢١٧
أولاً : بعض المفاهيم المتعلقة بتمويل المشاريع الخاصة للبنية التحتية في الدول الإسلامية ٢١٧
مقدمة ٢١٧
ثانيًا : تمويل البنية التحتية الخاصة في بعض الدول الإسلامية وجهات نظر الحكومات والاتجاهات العامة ٢١٩
التمويل الخاص للبنية التحتية : وجهات نظر الحكومات ٢١٩
تمويل البنية التحتية الخاصة : الاتجاهات السائدة في الدول الإسلامية ٢٢١
عقود (BOT) من منظور الحكومة : حالة تركيا ٢٢٦
إعادة تمويل مشاريع عقود بوت : حالة تركيا ٢٢٨
ثالثًا : تمويل البنية التحتية الخاصة : حزمة الأمان لشركات الامتياز ٢٣٠
حزمة الأمان : أساس التمويل ٢٣١
انهيار حزمة الأمان : حالة مشروع هب للطاقة في باكستان وحساسية مشاريع BOO ٢٣٢
اكتشاف متفرد في التمويل - حالة طريق شمال - جنوب بماليزيا ٢٣٤
رابعًا : التمويل الإسلامي للبنية التحتية الخاصة : أطر حزمة الأمان المعدلة ٢٣٦
أطر حزمة الأمان المعدلة ٢٣٧
السمات البارزة لحزم الأمان المعدلة ٢٣٧

البحث عن أدوات مالية إسلامية محددة ٢٤١
السلم كأساس لمقابلة احتياجات التدفق النقدي ٢٤١
بيع الدين بالعين كأساس للتمويل عن طريق الميزانين (الدين المحول إلى أسهم) ٢٤٤
الخاتمة ٢٥١

الغرف التجارية الصناعية ودورها في دعم الاقتصاد الوطني : د. عبدالله بن جلوي الشدادي ٢٥٧
مقدمة ٢٥٧
الفصل الأول : الغرف التجارية الصناعية ودورها في الحياة الاقتصادية ٢٥٩
نبذة عن نشأة الغرف على مستوى العالم ٢٥٩
دور الغرف في الحياة الاقتصادية ٢٥٩
الفصل الثاني : نشأة الغرف السعودية ومسيرتها التاريخية ٢٦٢
الحاجة إلى إنشاء الغرف في المملكة ٢٦٢
بداية المسيرة في عقد الملك عبدالعزيز ٢٦٣
اختصاصات الغرف ٢٦٦
الخدمات المقدمة من الغرف ٢٦٧
دور الغرف في دعم الاقتصاد الوطني ٢٧٢
التعاون بين الغرف والقطاع الحكومي ٢٧٦
ركائز العلاقات بين الغرف والقطاع الحكومي ٢٧٦
الإطار النظامي لعلاقات الغرف مع القطاع الحكومي ٢٧٧
الفصل الثالث : تجربة الغرفة التجارية الصناعية بالرياض ٢٧٩
إنشاء الغرفة ٢٧٩
خدمات الغرفة للقطاع الخاص ٢٨٠
خدمات الغرف للمجتمع المحلي ٢٨٤

خدمات الغرف للاقتصاد الوطني ٢٨٦
التعاون بين الغرفة والجهات الحكومية ٢٨٨

تعقيبات على بحوث المحور الثاني : تمويل البنية الأساسية : صيغ وأدوات ٣٠١
تعقيب د. أحمد محيي الدين أحمد ٣٠٣
تعقيب د. منذر قحف ٣١١

ردود الباحثين ٣٢٣
ردّ د. رفيق يونس المصري ٣٢٥
ردّ د. عبدالله بن حلوي الشدادي ٣٢٩

المحور الثالث : الاستثمار في البنية الأساسية : مؤسساته وأدواته ٣٣٥
دور المؤسسات المالية الإسلامية في تمويل مشاريع البنية الأساسية : أ.د. محمد نجاة الله صديقي ٣٣٧
مقدمة ٣٣٧
مؤسسات التمويل الإسلامية ودورها في الاقتصاد ٣٣٨
أدوات المشاركة في الربح ٣٣٩
أدوات مالية تحقق عوائد محددة مسبقاً ٣٤٣
التطبيق الفعلي ٣٤٥

دور صناديق الاستثمار في تمويل مشاريع البنية التحتية : د. محمد علي القري ٣٤٧
مقدمة ٣٤٧
١ ـ ما هي صناديق الاستثمار ٣٤٨
٢ ـ نبذة تاريخية .....

٣ ـ ميزات الصناديق الاستثمارية ٣٤٨
أ. التنويع والتركيز ٣٤٨
ب. الإدارة المتخصصة ٣٤٩
جـ. السيولة ٣٤٩
د. الاقتراض (الرافعة) ٣٥٠
٤ ـ لماذا الصناديق الاستثمارية؟ ٣٥٠
٥ ـ عمليات الصناديق الاستثمارية ٣٥٢
أ. التسعير :..... ٣٥٢
ب. الرسوم على المشتركين ٣٥٣
ج. الاسترداد والتداول ٣٥٣
د. رسوم الإدارة ٣٥٤
هـ. الاحتياطيات ٣٥٥
٦ ـ أهمية الصناديق الاستثمارية في النظام الاقتصادي ٣٥٥
٧ ـ علاقة البنوك بصناديق الاستثمار ٣٥٨
٨ ـ الفروق الأساسية بين التمويل المصرفي والتمويل بواسطة صناديق الاستثمار ٣٥٩
٩ ـ المتطلبات الأساسية لاستخدام صناديق الاستثمار في تمويل مشاريع البنية الأساسية ٣٦٠
أ ـ وجود القوانين والأنظمة التي تضبط عمل الصناديق ٣٦٠
ب ـ وجود سوق يمكن تبادل وحدات الصناديق فيه :..... ٣٦٠
جـ ـ وجود أصول حقيقية مملوكة للصندوق ٣٦١
د ـ وجود صانع سوق ٣٦١
هـ ـ تحقيق المشروع إيراده بصفة ذاتية ٣٦١
١٠ ـ صيغة تمويل مشروع للصرف الصحي باستخدام الصناديق ٣٦٢
١١ ـ صيغة تمويل شق الطرق باستخدام صيغة صناديق الاستثمار ٣٦٥
أهم المراجع ٣٦٧

عرض لدور القطاع الخاص في المملكة في تمويل مشاريع البنية الأساسية وأهم الأسباب التي حالت دون نهوضه في الماضي وكيفية علاجها : د. أيمن صالح فاضل ٣٦٩

١ ـ مقدمة ٣٦٩

٢ ـ تطور القطاع الخاص خلال خطط التنمية ٣٧١

٣ ـ الدور البارز للقطاع الخاص في رفع القدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني ٣٧٣

٤ ـ تطوير العلاقات البنيانية في الاقتصاد الوطني ٣٧٥

٥ ـ مشاريع البنية الأساسية مجال للتعاون بين الدولة والقطاع الخاص ٣٨٠

٦ ـ الصعوبات التي واجهت مشاركة القطاع الخاص في مشاريع البنية الأساسية ٣٨٤

التوصيات ٣٨٧

تطوير أدوات مالية لتمويل مشاريع البنية التحتية في الاقتصاد الإسلامي :

أ.د. ياسين عبدالرحمن جفري ٣٩٣

مستخلص (باللغة العربية) ٣٩٣

مستخلص (باللغة الإنجليزية) ٣٩٣

تطوير أدوات مالية لتمويل مشاريع البنية التحتية في الاقتصاد الإسلامي ٣٩٤

١- مقدمة ٣٩٤

٢- الأهداف ٣٩٥

٣- طبيعة المشاريع ٣٩٦

٤- طبيعة الأدوات المالية ٣٩٨

٥- سندات التمويل الإسلامي ٤٠٢

٦- الامتيازات الممنوحة ٤٠٧

٧- التوصيات ٤٠٧

المصادر ٤٠٩

سبل النهوض بسوق مالية فعالة في المملكة والأنظمة والقوانين واللوائح والمؤسسات التي تحتاج إليها لتفعيل دور السوق المالية في جذب المدخرات داخلياً وخارجياً لتمويل مشاريع البنية التحتية : د. صالح ملائكة **٤١١**

مقدمة ٤١١

الفصل الأول : تعاظم دور القطاع الخاص وأهمية البديل الإسلامي عن التمويل الربوي للحكومات ٤١٢

الفصل الثاني : أهمية استقطاب المدخرات الخارجية والمحلية ٤١٤

عناصر الثقة في الاقتصاد السعودي ٤١٥

تهيئة المناخ الملائم لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية ٤١٦

الفصل الثالث : دور السوق المالية السعودية في جذب المدخرات داخلياً وخارجياً ٤١٧

اتجاهات استقطاب رأس المال الأجنبي والمدخرات الأخرى بشكل عام ٤١٩

مدى الحاجة إلى إنشاء بورصة أوراق مالية ٤٢٠

محاربة الاتجاهات المضاربية وتوفير المعلومات والافصاح وإقامة المؤسسات المكملة ٤٢٢

الخلاصة والتوصيات ٤٢٤

المراجع ٤٢٦

تعقيبات على بحوث المحور الثالث :

الاستثمار في البنية الأساسية : مؤسساته وأدواته **٤٢٧**

تعقيب د. درويش صديق حسنية ٤٢٩

تعقيب د. معبد علي الجارحي ٤٣٧

تعقيب د. موسى آدم عيسى ٤٤٧

التوصيات **٤٥٣**

الملاحق **٤٦١**

ملحق (١) لجان الندوة ٤٦٣

ملحق (٢) جدول أعمال الندوة ٤٦٩